

ديسمبر/ كانون الأول 2018



لا مكان لفلسطينيين هنا!

الاعتقالات التعسفية والاعتداءات وتقييد الحريات العامة
في مدينة القدس خلال شهر نوفمبر 2018



4	مقدمة
6	1. الاعتقالات التعسفية ودهم المنازل
6	1,1 حالة الأسير يعقوب أبو عصب، اعتقال مضاعف
9	1,2 اعتقالات تعسفية على خلفية التصعيد الأمني في قطاع غزة
11	1,3 سياسة دهم المنازل
15	2. حالات الاعتداء بالضرب
15	. حالة الاعتداء على محمود جابر
17	3. تقييد الحريات والاجتماعات العامة:
17	3,1 حظر إقامة فعالية اجتماعية في البلدة القديمة في القدس
19	3,2 إجراءات الاحتلال بحق أنشطة السلطة الفلسطينية في القدس
19	3,2,1 منع انعقاد ندوة حوارية في سلوان واعتقال محافظ القدس
22	3,2,2 محاصرة مبنى محافظة القدس ووزارة القدس في الرام
23	3,2,3 استدعاء محافظ القدس عدنان غيث وتسليمه أمر ابعاد عن الضفة الغربية
25	3,2,4 منع وزير القدس عدنان الحسيني من السفر لمدة ثلاثة أشهر
25	3,2,5 اعتقال محافظ القدس ضمن حملة اعتقالات ضد أبناء حركة فتح في مدينة القدس
27	3,3 تعقيب قانوني
30	4. حالات الهدم والتهدير
30	4,1 هدم منزل عائلة الرجبي في بيت حنينا
32	4,2 هدم عمارة سكنية في مخيم شعفاط
33	4,3 تجريف قطعة أرض في سلوان
34	4,4 هدم منزل عائلة المغربي في جبل المكبر
35	4,5 هدم ٢٠ محلاً تجارياً في مخيم شعفاط
38	4,6 حالات هدم أخرى
41	5. الاستيطان والأسرلة
41	5,1 المحكمة العليا الإسرائيلية تقرر رفض استئناف سكان كرم الجاعوني في الشيخ جراح
44	5,2 المحكمة العليا الإسرائيلية تقرر رفض التماس سكان حي باطن الهوى في سلوان
47	6. توصيات

يرصد هذا التقرير، ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي اتجاه الفلسطينيين في القدس، ويبدو من خلاله أن هناك سياسة متبعة بشكل متواصل وومنهج ومتعمد تعمد إلى التضييق على الفلسطينيين إلى أبعد مدى ممكن والسعي لتهجيرهم وإنهاء وجودهم في المدينة المقدسة، وأن سلطات الاحتلال تمارس سياسة تصعيدية خطيرة وغير قانونية تمثل انتهاكات لقانون حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة.

ولقد زادت حدة الانتهاكات الإسرائيلية بوضوح، منذ قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب قبل عام نقل سفارة الولايات المتحدة إلى مدينة القدس باعتبارها العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل، ما بدا وكأنه ضوء أخضر لسلطات الاحتلال الإسرائيلي للاستمرار والتصعيد في انتهاكاتها الصارخة بحق الفلسطينيين وخاصة أهل مدينة القدس المحتلة، وطمس الهوية العربية الإسلامية والمسيحية الأصيلة للمدينة المقدسة، وفرض التغيير باستخدام كل الطرق غير القانونية.

واستمراراً لحملة الانتهاكات المتصاعدة، شهد شهر نوفمبر تنفيذاً متزايداً للسياسات الإسرائيلية المتعمدة بحق أهل مدينة القدس، ويرصد التقرير حالات الاعتقالات التعسفية التي تمارسها السلطات بحق المقدسيين بحجج واهية، وحالات دهم منازل الفلسطينيين وتفتيشها والعبث بمحتوياتها وترويع ساكنيها واعتقال بعضهم دون مذكرات اعتقال أو تفتيش، وحالات الاعتداء والضرب الهجمي المتكرر بحق الفلسطينيين، كما يرصد التقرير سياسات التضييق وتقييد حريات المقدسيين، ومنعهم من ممارسة أنشطتهم الاجتماعية والسياسية والدينية، وحالات هدم المنازل والتهجير القسري الممنهج وغير المبرر بحق الفلسطينيين من أهل المدينة المحتلة، واستمرار منع إعطاء تراخيص البناء للفلسطينيين دون أسباب.

يُبرز التقرير كذلك التمييز العنصري الواضح في تعامل القضاء الإسرائيلي مع قضايا الأراضي التي يعمل المستوطنون على السيطرة عليها وطرد ساكنيها، ليقدم القضاء الإسرائيلي نفسه كأداة في يد سلطات الإحتلال لتنفيذ ما يبدو أنه سياسة عنصرية غير قانونية.

ويتناول التقرير كذلك حالات الاعتداء التي ينفذها عناصر من جيش الإحتلال ومجموعات المستوطنين المتطرفة ومحاولات إنماء الاستيطان المتزايدة على حساب سكان المدينة الأصليين، والقوانين العنصرية المطبقة لصالح جانب واحد، وهم المستوطنون الإسرائيليون.

وبالعموم، يسعى هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الممارسات الإسرائيلية والاعتداءات الممنهجة بحق الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة على مدار الشهر الماضي، ويوثق بالتعليقات القانونية والموضوعية السياسات الخطيرة التي تمارسها سلطات الإحتلال الإسرائيلي، ويدعو المجتمع الدولي لضرورة التحرك الجدي والفعال لوقف السياسات الإسرائيلية المخالفة للقوانين الدولية، وتقديم الحماية للفلسطينيين في مدينة القدس ضد ممارسات تهجيرهم والاعتداء عليهم واعتقالهم التعسفي، وصون حرياتهم وبخاصة الحريات الدينية.

1. الاعتقالات التعسفية ودهم المنازل

شهد شهر نوفمبر الأخير حالات متعددة من الاعتقالات التعسفية والإبعادات عن المسجد الأقصى المبارك أو مدينة القدس، والتضييق على المُصلين فيه، وقيام المستوطنين الإسرائيليين باقتحامه بأعداد كبيرة تحت حماية قوات الاحتلال، وفيما يلي عرض لأبرز حالات الإعتقال التي تمت:

1,1 حالة الأسير يعقوب أبو عصب، اعتقال مضاعف

بتاريخ 2018/11/1 كان الأسير يعقوب أبو عصب (46 عاماً)، من سكان مدينة القدس، على موعد مع الحرية، بعد أن أمضى مدة محكوميته البالغة سبع سنوات، حيث كان اعتقل لدى سلطات الاحتلال بتاريخ 2011/11/4 بتهمة الانتماء إلى حركة حماس التي تحظرها إسرائيل في مدينة القدس.



ولدى خروجه من أبواب سجن النقب، قام رجال من المخابرات الإسرائيليين بإعادة اعتقاله مرة أخرى، واقتادوه إلى مركز تحقيق غرف 4 في معتقل المسكوبية في مدينة القدس.

تم التحقيق مع أبو عصب بتهمة التخطيط لتنفيذ جريمة، ثم تمّ عرضه في نفس اليوم على محكمة الصلح، حيث قررت المحكمة الإفراج عنه بشرط الابعاد عن مدينة القدس لمدة اسبوع ودفعت كفالة قيمتها 1000 شيكل (ما يعادل 265 دولار).

ومن الجدير ذكره أنه قد تمّ استدعاء شقيقي الأسير يعقوب وهما السيد أمجد أبو عصب (رئيس لجنة أهالي أسرى القدس) والسيد محيي أبو عصب، وتمّ احتجازهما أيضاً في غرف 4 لعدة ساعات بدون أمر اعتقال أو أي اتهام محدد.

وعملياً، فقد تكررت حالات إعادة اعتقال أسرى من مدينة القدس فور خروجهم من السجن بعد انتهاء محكوميتهم لأكثر من مرة في السنوات الأخيرة، حيث يقوم رجال المخابرات بالتوجه إلى السجن وإعادة اعتقال الأسير فور خروجه من باب السجن، وقد وثقنا حصول هذا الأمر في عدة حالات منها: الأسير محمود عبد اللطيف، ورامي الفاخوري، وعدنان الرجبي، ومحمود جابر، وصبيح أبو صبيح، وعز الدين أبو صبيح، وأخيراً يعقوب أبو عصب، وغيرهم...

إنّ الاعتقال الذي تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي في هذه الحالات هو اعتقال غير قانوني، حيث إنّّه لا يستند إلى أمر اعتقال قضائي، كما إنّّه لا يستند على أية تهمة حقيقية موجهة للأسير الذي تم الإفراج عنه، إذ إنّّه بالكاد خرج من أبواب السجن، فأى جريمة توجه له في ذلك!

كما لوحظ أنّ جميع إجراءات التحقيق والمحاكمة التي يقوم بها الاحتلال بحق هؤلاء هي إجراءات صورية لا أكثر، حيث يهدف الاحتلال من خلال إعادة اعتقال هؤلاء الأسرى الذين يتم الإفراج عنهم، فيما يبدو، إلى منع إقامة أي مظهر احتفالي جماهيري لهؤلاء الأسرى في مدينة القدس، حيث يقوم بإعادة اعتقالهم من أجل مطالبة المحكمة بفرض شروط إفراج عنهم مثل الحبس المنزلي والإبعاد عن مدينة القدس.

وإنّ المتتبع للساحة السياسية والميدانية في مدينة القدس يلاحظ تركيز الاحتلال الإسرائيلي على ملاحقة وتجريم أي مظهر من المظاهر السيادية أو الشعبية الفلسطينية في مدينة القدس، إذ إنّ الاحتفالات التي تقام في استقبال هؤلاء الأسرى عند الإفراج عنهم تتضمن رفع الأعلام الفلسطينية، وإنشاد الأناشيد والهتافات الوطنية المختلفة، ولذلك يسعى الاحتلال إلى منع مثل هذه المظاهر الوطنية في مدينة القدس من خلال إعادة اعتقال الأسرى عند الإفراج عنهم وفرض شروط عليهم تمنعهم من إقامة مثل هذه الفعاليات، على الرغم من أنّ هذه الاحتفالات هي قانونية وشرعية بحد ذاتها ولا تشكل أي جريمة مطلقاً.

وأخيراً، نُشير إلى أنّ مثل هذه الاعتقالات تتعدى كونها غير قانونية، بل توصف بأنها غير إنسانية، إذ إنّ الاحتلال بإجراءاته التعسفية يحرم الأسير وعائلته وأقاربه من لحظات الفرح بعد انتهاء مدة السجن، ليقوم بتحويل هذا الفرح إلى اعتقال ورعب وخوف ضد الأسير نفسه الذي ينتظر لحظة تحرره من الأسر، وضد ذويه وزوجته وأطفاله، كل ذلك بدون أي ذريعة قانونية طالما أن الأسير أنهى مدة محكوميته.

1,2 اعتقالات تعسفية على خلفية التصعيد الأمني في قطاع غزة

بتاريخ 2018/11/13، وعلى خلفية التصعيد الأمني في غزة، قامت الشرطة الإسرائيلية في مدينة القدس بشن حملة اعتقالات تعسفية بحق ستة من الشبان المقدسيين، حيث داهمت قوات الشرطة في ساعات الفجر المبكرة منازل كل من:

1. **جميل العباسي**، (38 عام - راس العامود).
2. **رامي الفاخوري**، (28 عام - البلدة القديمة).
3. **محمود عبد اللطيف**، (27 عام - البلدة القديمة).
4. **جهاد قوس** (26 عام - البلدة القديمة).
5. **روحي الكلغاصي** (22 عام - البلدة القديمة).
6. **محمود مونس** (23 عام - البلدة القديمة).

ثمّ قامت باعتقالهم واقتيادهم إلى مركز التحقيقات (غرف 4) في معتقل المسكوبية في مدينة القدس، وهناك حققت معهم بتهمة الانتماء لتنظيم غير قانوني والتخطيط لتنفيذ جريمة.

بعد ذلك قامت بعرضهم على محكمة الصلح من أجل النظر في تمديد اعتقالهم، وخلال جلسة المحاكمة اعترض محامو الدفاع على عدم قانونية الاعتقال نظراً لعدم وجود مذكرة اعتقال قضائية، على الرغم من أنّ الاعتقال تمّ بساعات الفجر المبكرة وتضمن مداومة منازل هؤلاء الشبان وتفتيشها والعبث فيها، كما تمّ الاعتراض على الاعتقال بحد ذاته، حيث بدا بأنه اعتقال احترازي على ضوء الأحداث الأمنية السائدة في مدينة غزة، ومثل هذا الاعتقال غير قانوني نظراً لأنّه لا يتضمن توجيه اتهام للمعتقلين، خلافاً للتهم الصورية التي تمّ توجيهها لهم في محاضر التحقيق.

وعلى الرغم من ذلك، فقد قررت المحكمة تمديد اعتقالهم ليوميْن إضافيين من أجل استكمال التحقيق، وفي تاريخ **2018/11/15** أُفرج عن هؤلاء المعتقلين جميعاً بشرط الإبعاد عن المسجد الأقصى لمدة شهر، والتوقيع على كفالات شخصية وكفالات طرف ثالث.



(صورة للأسيرين رامي الفاخوري ومحمود عبد اللطيف)

من الجدير ذكره، أنّ الشاب المعتقل **رامي الفاخوري**، كان على موعد مع زفافه حين اعتقاله، وقد وجد نفسه في زنازين الاعتقال وأروقة المحاكم قبل أسبوع واحد فقط من مراسم عرسه، كل ذلك بدون أي ذريعة قانونية، الأمر الذي يظهر أنّ لمثل هذه الاعتقالات التعسفية آثاراً خطيرة وماسية بالأفراد وعائلاتهم، حيث إنها لا تنال فقط من الأسير المعتقل نفسه، بل تطال عائلته وأقاربه، ويحول لحظات الفرح التي يُفترض بهم أن يعيشوها إلى ساعات حزن وألم بسبب إجراءات الاحتلال التعسفية الظالمة.

والحال كذلك نفسه بالنسبة للشباب **محمود عبد اللطيف** الذي كان يُحصّر لإجراءات زفافه الشهر المقبل، وكذلك بالنسبة لباقي الشباب المعتقلين الذين دهمت قوات الاحتلال منازلهم في ساعات الفجر وخوفت أولادهم وأزواجهم خلافاً للقانون.

ولا بُدّ من أن نُشير أخيراً إلى أنّ الاحتلال الإسرائيلي يقوم بحملة اعتقالات احترازية تعسفية مشابهة لما حصل مع هؤلاء الشبان، وذلك فور توتر الأوضاع الأمنية في كل مرة، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، خلافاً للقوانين والمواثيق الدولية التي تحظر تنفيذ مثل هذه الاعتقالات التي لا تستند إلى أي اتهام محدد.

1,3 سياسة دهم المنازل

وتستمر قوات الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ سياساتها التعسفية وانتهاك حقوق الفلسطينيين باقتحام منازلهم واعتقالهم منها بعد تفتيشها وتخريبها، وبدون مذكرات اعتقال أو تفتيش في معظم الحالات. سجّلت منظمة إفدي الدولية عشرات حالات دهم منازل الفلسطينيين في مدينة القدس واعتقال ساكنيها ومنهم أطفال، ويشار إلى أن شهر نوفمبر شهد تزايداً ملحوظاً في حملات مداهمة المنازل والتي تنفذ معظمها منتصف الليل أو ساعات الفجر الأولى.

في حوالي الساعة الثانية منتصف ليلة الجمعة 2018/11/2 اقتحمت قوات الاحتلال منزل السيد **فتحي كنعان** في بلدة حزما شمال شرق مدينة القدس المحتلة، وأجروا أعمال تفتيش وعبث بمحتوياته واعتقلوا الطفل **حمزة فتحي كنعان، 17 عاماً**، وبحلول الساعة الرابعة فجر نفس اليوم اقتحمت قوات الاحتلال بلدة سلوان جنوب البلدة القديمة وداهمت منزل **أسعد موسى كشعم، 37 عاماً**، واقتادوه معهم بعد أن عبثوا بمحتويات المنزل.

وشهد يوم الإثنين **2018/11/5** حملة اعتقالات واسعة، بدأت بدهم عدة منازل في بلدة سلوان الساعة الواحدة منتصف الليل، أجرت خلالها قوات الاحتلال عمليات تفتيش وعبث بمحتويات المنازل، ليعتقلوا قبل انسحابهم للأطفال: **آدم منصور الرشق، 15 عاماً، ويوسف محمد حجازي 14 عاماً،** ويزن محمد فروخ **16 عاماً،** وبعدها بساعة اقتحمت القوات بلدة حزما ودهم أفرادها عدة منازل واعتقلوا كلا من **عودة سلام صبيح 20 عاماً، ونديم عبد الحكيم عكرمة 21 عاماً.** ومع الساعة الثالثة فجراً، اقتحمت قوات الاحتلال حي الطور شرق البلدة القديمة ودهمت منزل عائلة أبو الهوى وأجروا عمليات تفتيش وعبث بالمحتويات واعتقلوا الطفل علي **أحمد أبو الهوى 17 عاماً،** وبحلول الساعة الرابعة فجراً اقتحمت قوات الاحتلال حي المطار المقابل لمخيم قلنديا للاجئين، ودهمت منزل السيد **معتصم نعيم مطر 26 عاماً،** لتقوم باعتقاله بعد تفتيش المنزل، واقتحمت قوات الاحتلال بلدة حزما مرة أخرى فجر يوم الثلاثاء الموافق **2018/11/6،** لتجري عمليات تفتيش وعبث في عدد من المنازل السكنية، قبل أن تعتقل الطفلين: **محمد حمزة صلاح الدين، 16 عاماً، ومصعب عبد الرحمن دار حسن الخطيب 17 عاماً.**

واقتحمت قوات الاحتلال صباح يوم الخميس **2018/11/15** منزل عائلة السيد **علي أحمد أبو جمل** الواقع في حي أبو جمل في بلدة جبل المكبر جنوب مدينة القدس المحتلة، وبعدهم عمليات تفتيش وعبث بمحتويات المنزل، اعتقلت القوات السيد علي وجميع أفراد العائلة، وهم: زوجته يسرى، والأبناء أماني ومحمد وهناء ومحمود، وشقيقه **جمال ويوسف،** وابن شقيقه **أنور،** وهم عائلة الطفل **عبد الرحمن علي أبو جمل 17 عاماً،** الذي قتلته قوات الاحتلال بادعاء تنفيذه عملية طعن داخل مركز شرطة عوز في مستوطنة ارمون هنتسيف المقامة على أراضي جبل المكبر، وهو ما تنفي العائلة إمكانيته تماماً نظراً إلى أن المركز محصن بما يمنع إمكانية دخوله أو تنفيذ عملية داخله.

وبعد منتصف ليلة الأحد **2018/11/18** اقتحمت قوات الاحتلال بلدة سلوان مجدداً لتقوم بهدم عدد من المنازل واعتقال الطفل **عبد الله أبو صبيح 17** عاماً، والمواطن **طارق خالد عودة 22 عاماً**، وجاء الدور على مخيم قلنديا للاجئين شمال المدينة المحتلة حوالي الساعة الرابعة فجر اليوم التالي لتدهم القوات عدداً من منازل السكان، وتعتقل كلا من **عمار ياسر مطير 26 عاماً**، و**باسم إبراهيم زايد 19 عاماً**، ثم قرية العيسوية شمال شرق المدينة مع ساعات فجر يوم الثلاثاء **2018/11/20**، لتتقحم عدداً من المنازل وتجري عمليات تفتيش وعبث وترويع لساكنيها، وتعتقل خمسة أشخاص بينهم طفل، وهم **صالح بدر أبو عصب 18 عاماً**، و**محمود سعدي الرجبي 19 عاماً**، و**محمود مرعي درباس 18 عاماً**، و**وسيم إياد داري 16 عاماً**، و**حسين يوسف جمجوم 20 عاماً**.

وفي حوالي الساعة الواحدة منتصف ليلة الأحد **2018/11/25** اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي حي جبل المكبر، لتدهم منزل عائلة المواطن **خالد إبراهيم عويسات**، وتجري عمليات تفتيش وعبث بمحتويات المنزل، ثم قامت بمصادرة هواتف نجليه المعتقلين **أحمد 19 عاماً**، و**محمد 18 عاماً**، ومع ساعات فجر الإثنين الموافق **2018/11/26** اقتحمت قوات الاحتلال عدة أحياء وبلدات في مدينة القدس منفذة حملة اعتقالات واسعة أسفرت عن اعتقال **36** فلسطينياً بعد دهم منازلهم بادعاء ارتباطهم بالأجهزة الأمنية الفلسطينية، والمعتقلون هم: **أمين حسين صيام؛ فادي عبد الله محمود؛ إسلام طاهر بكيرات؛ وليد محمد الصياد؛ عادل حسن أبو زنيد؛ جهاد عويضة؛ عبد الله السنجلوي؛ حاتم مهلوس؛ باسل عابد؛ محمد نايف عبيد؛ محمد صالح خويص؛ خليل بشير؛ عامر عوض؛ أحمد موسى عرفات؛ حسام أبو سنينة؛ عدي إبراهيم الجولاني؛ أنور عوض؛ فادي حازم الرجبي؛ موسى الرجبي؛ إيهاب عودة أبو سبيتان؛ وشقيقه توفيق؛ عبد الله الأجر؛ علاء أبو الهوى؛ ياسر حمدان؛ أحمد خويص؛ محمد أبو صوي؛ إياد الهدرة؛ فادي محمود؛ محمد جاد الله؛ محمد أبو حاوي؛ طارق أبو خضير؛ فواز عوض الله؛ جوني بركات؛ ناصر أبو حنا؛ عمرو أبو سرحان؛ محمد القاق.**

1,4 اعتقالات أخرى متفرقة في القدس

1. اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الطفل محمد سمير زيات 17 عاماً، عصر يوم الجمعة 2018/11/23 على حاجز قلنديا العسكري، واقتادته إلى جهة مجهولة بزعم حيازته عدة زجاجات حارقة.

2. قمعت قوات الاحتلال مساء الأحد 2018/11/25 وقفة احتجاجية في شارع صلاح الدين وسط مدينة القدس المحتلة، نظمها مجموعة من الشباب احتجاجاً على اعتقال سلطات الاحتلال لمحافظ المدينة وسياسات الاحتلال بحق الفلسطينيين في المدينة المقدسة، وبعد محاصرة المتظاهرين والاعتداء على بعضهم، قامت قوات الاحتلال باحتجاز السيد جواد صيام مدير مركز معلومات وادي حلوة.

3. أثناء تواجده في منطقة باب العمود يوم الثلاثاء 2018/11/27، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي السيد **محمود أحمد العباسي 40 عاماً**، من سكان حي عين اللوزة ببلدة سلوان، واقتاده جنود الاحتلال إلى مركز المسكوبية للتحقيق معه.

4. وفي اليوم نفسه احتجزت قوات الاحتلال كلا من **محمد أبو الحمص 50 عاماً**، وهو عضو لجنة المتابعة في قرية العيسوية، و**ياسر درويش 37 عاماً**، وهو أمين سر حركة فتح بالقدس، والناشط **عاهد الرشيق**، وحولتهم للتحقيق في مركز شرطة شارع صلاح الدين، أثناء مشاركتهم في وقفة احتجاجية ثانية في شارع صلاح الدين. وسوف يأتي تفصيل ذلك.

2. حالات الاعتداء بالضرب

● حالة الاعتداء على محمود جابر

تعرض الأسير المقدسي **محمود جابر (22 عاماً)** للاعتداء بالضرب المبرح من رجال المخابرات الإسرائيليين في مركز تحقيق المسكوبية (**غرف 4**) في القدس، وذلك خلال توجهه لاستلام أغراضه الشخصية بعد تحرره من سجون الاحتلال بعد انتهاء محكوميته البالغة سنة ونصف من السجن الفعلي.

وقال جابر: «تمّ اعتقالني وأنا قاصر، وحُكمت بالسجن الفعلي لمدة 18 شهراً بتهمة تتعلق بالأحداث الخاصة بالمسجد الأقصى وكنت مصاباً بالرأس، ثمّ أُفرج عني، وبعد شهر من الإفراج، تمّ اعتقالني مرة أخرى وحكمت عليّ المحكمة بالسجن لمدة 29 شهراً أيضاً بخصوص تهم تتعلق بالدفاع عن المسجد الأقصى».

وأضاف: «بعد الإفراج عني تمّ اعتقالني مرة أخرى وسجنت لمدة 13 شهراً بنفس التهم السابقة فيما يتعلق بالمواجهات التي حصلت في المسجد الأقصى، وبعد الإفراج عني من الاعتقال الأخير من سجن جلبوع، تفاجأت بوجود ثلاثة رجال من المخابرات الإسرائيلية في انتظاري عند باب السجن، وقالوا لي إنني مطلوب للتحقيق، ثمّ لما سألتهم عن سبب التحقيق اعتدوا عليّ بالضرب واعتقلوني لمدة يوم كامل بدون تهمة، حيث أنني لم أفعل شيئاً وقد تمّ اعتقالني مباشرة من بوابة السجن، وبعدها أفرجوا عني بشرط الإبعاد عن المسجد الأقصى لمدة شهر».

وأضاف: «ركزت القوات الخاصة الضرب على رأسي وقدمي وظهري مما أدى لإصابتي بنزيف في العين اليمنى وتمزق في القدم ورضوض في جميع أنحاء الجسم».

وكان **جابر** قد اعتقل على خلفية مشاركته بأحداث احتجاجات شعبية تتعلق بالمسجد الاقصى، وسبق أن اعتقل لفترات مختلفة.



من الجدير ذكره أنّ الاعتداء الذي تعرض له الشاب **محمود جابر** هو اعتداء غير إنساني، ولا يوجد في القانون أية صلاحية لرجال الشرطة للاعتداء بهذه الطريقة على أي شخص مهما كانت الأسباب، إذ إنّ الضرب ليس نوعاً من أنواع العقاب وفق القانون، بل يعتبر بحد ذاته جريمة مستقلة بغض النظر عن أسبابه ودوافعه. مع الإشارة إلى أنّ الكم الهائل من اللكمات التي تعرض لها الشاب جابر، وتركز هذه اللكمات في منطقة الرأس والعين فقط دون باقي الجسد، يظهر بوضوح أنّ ما تعرض له الشاب عهو اعتداء مقصود ومُوجه، علماً بأنّ محطة شرطة (غرف 4) ذائعة الصيت في المجتمع المقدسي فيما يتعلق بتكرار حدوث مثل هذه الاعتداءات فيها على المواطنين بشكل متكرر.

3. تقييد الحريات والاجتماعات العامة:

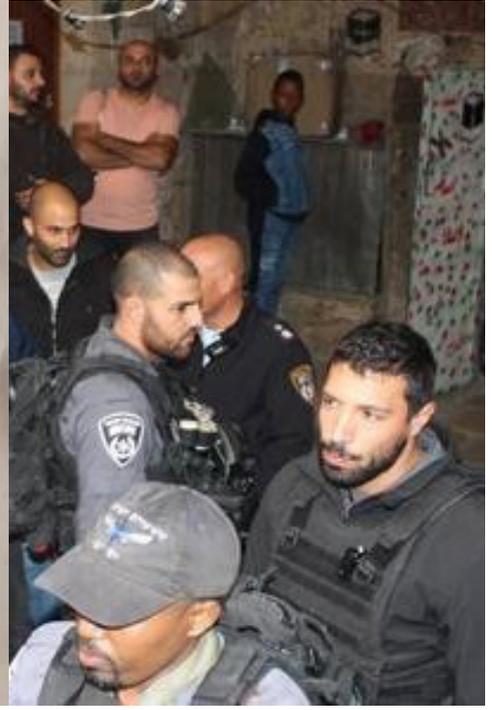
في الواقع، يمكن القول أنّ سياسات الاحتلال الإسرائيلي في القدس، ولا سيما في الأشهر الأخيرة، وبشكلٍ خاص بعد تصريحات الرئيس الأمريكي ترامب بخصوص القدس ونقل السفارة الأمريكية إليها وإزاحة ملف القدس جانباً عن طاولة المفاوضات، تقوم على قمع أية مظاهر فلسطينية في القدس، ومحاربة ذلك بقسوة. حيث يعمل الاحتلال على منع إقامة أية فعالية أو أي دور شعبي أو سيادي للمؤسسات الفلسطينية في مدينة القدس، بما في ذلك ما يتبع منها للسلطة الفلسطينية، سعياً منه لأسرلة المدينة بشكل تام.

وفي هذا السياق، قامت قوات الاحتلال على مدار هذا الشهر والأشهر الأخيرة بمنع انعقاد العديد من المؤتمرات الاجتماعية والفعاليات الرياضية وحتى ملاحقة رموز وشخصيات فلسطينية بما فيها شخصيات رسمية كمحافظ القدس. وتكمن خطورة هذه الإجراءات القمعية التي يقوم بها الاحتلال في توليدها حالة من الشعور بالظلم والغضب الشعبي لدى الفلسطينيين من سكان القدس، والشعور التعاضم بالتمييز والعنصرية تجاههم، خصوصاً وأنّ هذه الفعاليات التي يحظرها الاحتلال هي مشروعة بطبيعتها ولا تخالف القانون، ولا تشكل أي خطر على الاحتلال أو أمنه.

في السطور التالية توثيقٌ لبعض هذه الإجراءات القمعية:

3,1 حظر إقامة فعالية اجتماعية في البلدة القديمة في القدس

منعت قوات الاحتلال مساء يوم الخميس 2018/11/15 تنظيم فعالية اجتماعية في مقر الجالية الأفريقية في البلدة القديمة في القدس. حيث حاصرت مبنى المقر واقتحمته ومنعت إقامة الفعالية بموجب أمر صادر عن وزير الأمن الداخلي للاحتلال الإسرائيلي؛ بدعوى أن الحفل بتمويل من السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلّقت أمر المنع على باب المقر. كما وتم تسليم مدير مقر الجالية الأفريقية ومديرة «جمعية تطوع للأمل» استدعاءً للتحقيق.



وكانت جميعية تطوع للأمل في القدس قد دعت إلى هذه الفعالية تحت عنوان «أولادنا يستحقون شتاءً دافئاً في القدس»، وكان من المفترض توزيع المعاطف على الأطفال المقدسيين ضمن هذه الفعالية، إلا أنّ وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان أصدر قراراً بمنع انعقاد هذه الفعالية بحجة أنها تتم تحت رعاية السلطة الوطنية الفلسطينية، وأنّ هذه الفعالية - وفقاً لبيانه - ستتضمن مظاهر سيادية فلسطينية في القدس، مثل إنشاد النشيد الوطني الفلسطيني، وعرض خطابات سياسية تتعلق بالقدس كعاصمة الدولة الفلسطينية، كما وتتضمن مشاركة شخصيات فلسطينية كبيرة.

وقد نفى القائمون على هذه الجمعية ما جاء في قرار المنع بخصوص أنّ الفعالية لها علاقة بالسلطة الفلسطينية أو ممولة من أية جهة أخرى، مؤكدين أنّها ممولة ذاتياً من الجمعية، وأنها تهدف لتوزيع كسوة الشتاء على أطفال البلدة القديمة مسلمين ومسيحيين، «ولكن الاحتلال يرفض أية فعالية فلسطينية بالقدس المحتلة».

3,2 إجراءات الاحتلال بحق أنشطة السلطة الفلسطينية في القدس

أظهر شهر نوفمبر سعيًا إسرائيليًا حثيثًا للتشديد على الفعاليات، بما في ذلك التي تتم في إطار السلطة الوطنية الفلسطينية، في رسالة يبدو فيها سعي محموم لإخضاع جميع المقدسيين لقبضة الاحتلال الأمنية والسيادية في جميع مناحي الحياة، وإلغاء أية مرجعية فلسطينية خاصة بهم في مدينة القدس.

ومن ضمن ذلك، قام الاحتلال مؤخراً بمنع انعقاد عدة مؤتمرات اجتماعية وفعاليات رياضية بحجة أنّ هذه الفعاليات انعقدت تحت إطار السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي تدعي أنّه وفقاً لاتفاقية أوسلو وملحقاتها فإنّه يُحظر على السلطة الفلسطينية ممارسة أي دور أو نشاط في مدينة القدس، وأنّ القوانين الإسرائيلية الأساسية تمنع أية جهة رسمية من ممارسة أي دور سيادي في مدينة القدس سوى سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وفيما يلي تفصيلٌ وتفنيدي.

3,2,1 منع انعقاد ندوة حوارية في سلوان واعتقال محافظ القدس

في 2018/11/1، قامت قوات الشرطة الإسرائيلية باقتحام نادي سلوان الرياضي الواقع في بلدة سلوان في القدس، وذلك أثناء انعقاد ندوة تحت عنوان «**اختصاصات محافظ القدس**». كانت دعت لها مؤسسة الرؤيا الفلسطينية بالتعاون مع نادي سلوان الرياضي ومؤسسة act للدراسات والوسائل البديلة لحل النزاعات، وبحضور محافظ القدس في السلطة الفلسطينية السيّد عدنان غيث.



جانب من الندوة التي عُقدت في مركز سلوان ويظهر فيها محافظ القدس السيد غيث

أثناء الندوة تفاجأ الحضور باقتحام رجال من المخابرات الإسرائيلية للمكان بلباس مدني «**وحدة المستعربين**». وقيامهم بالاعتداء بشكل وحشي على مجموعة من الشبان الذين كانوا في المكان، ثم اعتقال محافظ القدس السيد **عدنان غيث**، ومرافقه مهند سلهب، والسيد **رامي ناصر الدين** مدير مؤسسة الرؤيا الفلسطينية، والشاب **عبد بربر**، ومواطنين آخرين من سلوان.



اعتقال محافظ القدس عدنان غيث

كما منعت قوات الاحتلال طواقم الإسعاف من الدخول إلى المكان، ثم قامت بإغلاقه وإخراج الحاضرين منه، وسلّمت بعضاً منهم أوامر استدعاء للتحقيق.

وقد جاء هذا الاقتحام بناءً على قرار من وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي - جلعاد أردان - والذي بموجبه أمر الوزير بمنع انعقاد هذه الفعالية في شرقي القدس وفقاً للمادة (3/أ) من قانون تنفيذ اتفاقية أوسلو بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة (تقييد النشاطات) لسنة 1994.

حيث نصّت هذه المادة على ما يلي:

أ- لا تقوم المنظمة - (السلطة الفلسطينية) - بإقامة أو تفعيل ممثلية لها، ولا تقيم اجتماع أو نشاط داخل حدود دولة إسرائيل، إلا إذا حصلت على اذن خطي بذلك من الحكومة الإسرائيلية أو من تقوم بتفويضه بذلك. ولغايات هذه المادة تشمل عبارة (المنظمة) السلطة الفلسطينية وكل شخص يعمل من خلالها أو تحت رعايتها أو يستعمل اسمها.

ب- يجوز لوزير الأمن الداخلي أن يصدر أمر بمنع إقامة أو تفعيل ممثلية للمنظمة، أو أن يأمر باغلاق أو منع قيام اجتماع او أي نشاط لم يتم الإذن به وفقاً للفقرة أ...»

وقد صرّح الوزير أردان في الإعلام الإسرائيلي أنّ: «السلطة الفلسطينية تعزز جهودها في الفترة الأخيرة في الانتقاص من السيادة الإسرائيلية في القدس، وتعمل على خلق أمر واقع فعلي. وإنني مستمر في منع كل مخالفة للسيادة الإسرائيلية في كل أجزاء عاصمتنا القدس.»

وبعد ساعات من الاعتقال، أُفرج عن محافظ القدس، وبقية المعتقلين. مع ملاحظة أنّ هذا الاعتقال هو الاعتقال الثاني لمحافظ القدس خلال فترة وجيزة، حيث قامت قوات الإحتلال باعتقاله بتاريخ 20/10/2018، وأفرجت عنه بعد يومين بعد أن فرضت عليه الحبس المنزلي وكفالات مالية عالية.

3,2,2 محاصرة مبنى محافظة القدس ووزارة القدس في الرام

وفي صباح يوم الأحد 2018/11/4، قام الجنود الإسرائيليون بمحاصرة مبنى محافظة القدس ووزارة شؤون القدس الكائن في محافظة الرام، وفرضت طوقاً أمنياً في المكان ومنعت الموظفين من الدخول إلى المبنى أو الخروج منه. واعتدى الجنود الإسرائيليون على مجموعة من الموظفين في المبنى، وذلك باستخدام الهزوات والغاز المسيل للدموع، الأمر الذي تسبب بعدة إصابات بين الموظفين حيث تمّ نقلهم بالإسعاف إلى المستشفيات.

واحتجزت القوات الإسرائيلية الموظفين في مبنى الوزارة، ثمّ قامت بتفتيش جميع المكاتب ومصادرة أجهزة الحاسوب والأقراص الصلبة والملفات، وتركت المبنى بعد أن خربت المكاتب والخزائن فيه، كما سلّمت مجموعة من الموظفين استدعاءات للتحقيق معهم في قسم التحقيقات (غرف 4) في معتقل المسكوبية في القدس.



وحول سبب اقتحام مبنى المحافظة والوزارة، ذكرت الصحافة الإسرائيلية أنّ ذلك يتعلق بالضغط على السلطة الفلسطينية من أجل الإفراج عن أحد المواطنين المقدسيين - الذي يحمل جنسية أمريكية - المحتجز لدى أجهزة السلطة الفلسطينية منذ تاريخ 2018/10/10، وذلك على خلفية اتهامه بتسريب عقار وبيعه للمستوطنين الإسرائيليين في حارة السعدية في البلدة القديمة في القدس، وهو ما تحضره السلطة الفلسطينية. وقد استنكر سفير الولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل - دايفيد فريدمان - اعتقاله وطالب السلطة الفلسطينية بالإفراج عنه.

وعلق وزير شؤون القدس في السلطة الفلسطينية السيد عدنان الحسيني على حادثة إقتحام وزارة القدس والمحافظة بأنها «تشكل رسالة لإتباع سياسة إسرائيلية جديدة تجاه المدينة».

وكشف الحسيني عن أن قوة من الشرطة والمخابرات الإسرائيلية كانت قامت قبل يومين من الإقتحام بإحاطة مبنى الوزارة بسيارات عسكرية. وأضاف: «في يوم الإقتحام تم إحاطتنا بالسيارات المصفحة التي تعد بالعشرات، كنا نعتقد أنه أحد الإقتحامات الاعتيادية التي تحصل بصفة دائمة بالمدينة وبالضفة الغربية للبيوت والمؤسسات، إلا أنه في هذه المرة وعندما رفض الموظفون فتح الأبواب وطالبوهم بالاتصال بجهات الإرتباط والتنسيق عمل الجنود على كسر الأبواب والشبابيك واعتدوا على الموظفين، حيث أصيب ثلاثة منهم ونقلوا للمستشفيات فضلاً عن إصابة أحد المواطنين».

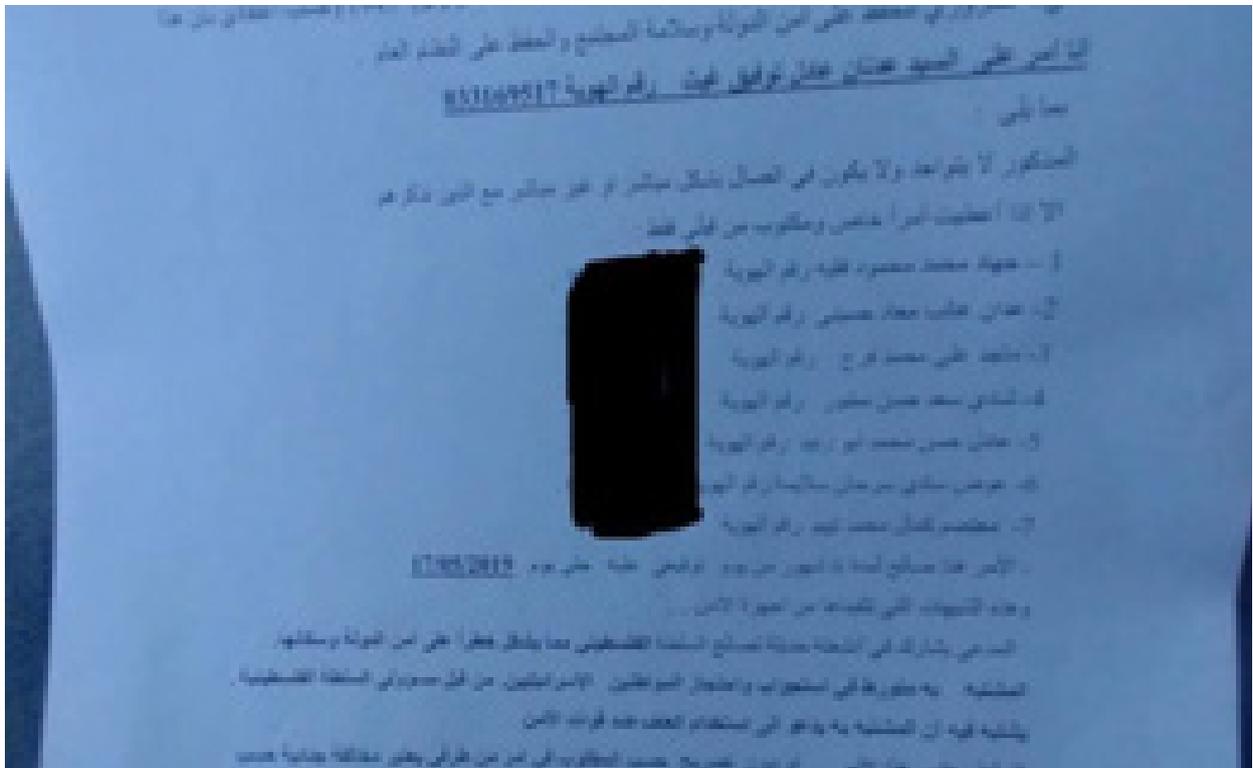
3,2,3 استدعاء محافظ القدس عدنان غيث وتسليمه أمر ابعاد عن الضفة الغربية

استكمالاً لهذه السلسلة من الإجراءات القمعية التصعيدية ضد السلطة الفلسطينية ومحافظة القدس، قامت المخابرات الإسرائيلية بتاريخ 2018/11/9 باستدعاء محافظ القدس للتحقيق في معتقل المسكوبية.

وهناك تمّ تبليغه بأنّ القائد العسكري للمنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي ينوي إصدار قرار بإبعاده عن الضفة الغربية لمدة ستة أشهر، بحجة أنّ «المحافظ» يمارس التحريض ويشكل خطراً على أمن الدولة. ووفقاً للقانون، تمّ إعطاؤه مهلة 72 ساعة لتقديم اعتراضه على القرار.

وبتاريخ 2018/11/19 أصدر القائد العسكري في الجيش الإسرائيلي في القدس أمراً إدارياً يقضي بإبعاد محافظ القدس - السيد عدنان غيث - عن الضفة الغربية لمدة ستة أشهر، بالإضافة إلى منعه من التواصل مع مجموعة من الأشخاص المذكورين في القرار.

وبحسب نص الأمر فإنّ سبب القرار هو: «أنّ المدعو - (المحافظ) - يشارك في أنشطة حديثة لصالح السلطة الفلسطينية مما يُشكل خطراً على أمن الدولة وسكانها، وأنّ المشتبه به متورط في استجواب واحتجاز المواطنين الإسرائيليين من قبل مسؤولي السلطة الفلسطينية، ويشتبه فيه أنّه يدعو إلى استخدام العنف ضد قوات الأمن».



3,2,4 منع وزير القدس عدنان الحسيني من السفر لمدة ثلاثة أشهر



وفي مساء يوم الأربعاء 2018/11/21 استدعت المخابرات الاسرائيلية السيد عدنان الحسيني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ووزير شؤون القدس في السلطة الفلسطينية، الى مقر معتقل المسكوبية في مدينة القدس، وهناك تمّ إبلاغه بقرار منعه من السفر لمدة 3 أشهر، وفرض عليه التوقيع على كفالة مالية بقيمة ١٠ آلاف شيكل (ما يعادل 2660 دولارا) وجرى احتجاز جواز سفره.

3,2,5 اعتقال محافظ القدس ضمن حملة اعتقالات ضد أبناء حركة فتح في مدينة القدس

فجر يوم الاثنين 2018/11/26، قامت الشرطة الإسرائيلية بحملة اعتقالات واسعة في مدينة القدس طالت 32 فلسطينيا من سكان القدس، بينهم محافظ مدينة القدس السيد عدنان غيث.

ووفقاً لبيان الشرطة الإسرائيلية، فقد وجهت لهؤلاء تهمة الخدمة في الأجهزة الأمنية الفلسطينية، خلافاً للمادة (7/أ) من قانون تنفيذ اتفاقية أوسلو بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة (تقييد النشاطات) لسنة 1994.

حيث تنص هذه المادة على أنه:

«أ- الشخص الذي يقوم بتجنيد مواطن اسرائيلي أو مقيم في اسرائيل من أجل الخدمة في القوات المسلحة التابعة للسلطة الفلسطينية أو قوات مسلحة أخرى التي تنشط في مناطق السلطة الفلسطينية، عقوبته السجن لمدة سبع سنوات.

ب- المواطن الإسرائيلي أو المقيم في اسرائيل الذي ينضم لخدمة أحد القوات المسلحة المذكورة في الفقرة (أ)، أو يعمل ضمن أحد هذه القوات المسلحة، عقوبته السجن لمدة خمس سنوات».

وقال المتحدث باسم شرطة إسرائيل للإعلام العربي في بيان صدر عنه إن هؤلاء «عملوا كمنشطاء في الأجهزة الأمنية الفلسطينية... بشكل منافٍ للبند 7 لقانون التطبيق، الذي يحظر التجنيد لصفوف القوات المسلحة التابعة للسلطة الفلسطينية». وأضاف: «خلال التفتيش في منازل المشتبهين، تم ضبط مبلغ نقدي بما في ذلك عملات أجنبية، بقيمة عشرات آلاف الشواقل، وبطاقات عضوية في الشرطة الفلسطينية، وبزات موحدة بأنواع مختلفة، وذخيرة، ومعدات عسكرية مختلفة، وصور ومستندات أخرى».

وقد تمّ عرض هؤلاء المعتقلين على محكمة الصلح في القدس، وتمّ تمديد اعتقالهم ليوم الخميس 2018/11/29 لاستكمال التحقيق، وبعدها تقرر الإفراج عن 24 معتقلاً منهم بشرط الحبس المنزلي لمدة 55 أيام، والإبعاد عن الضفة الغربية لمدة 14 يوماً، ودفع كفالات مالية، ومنعهم من التواصل فيما بينهم.

في حين تمّ تمديد محافظ القدس عدنان غيث والمعتقلين الآخرين حتى يوم الأحد 2018/12/2، حيث تم الافراج عنهم بشرط الحبس المنزلي لمدة ثلاثة أيام، ومنعهم من دخول الضفة الغربية لمدة 14 يوماً، ودفع كفالات مالية أخرى.

وقد أدان مجلس الوزراء الفلسطيني بجلسته المنعقدة في رام الله بتاريخ 2018/11/27 «قرارات سلطات الاحتلال التعسفية بحق عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عدنان الحسيني بمنعه من السفر، واعتقال محافظ القدس عدنان غيث»، واصفاً القرارات بأنها جزء من العدوان المتواصل على الشعب الفلسطيني وقيادته، وخاصة في مدينة القدس المحتلة.

وأشار المجلس إلى أن هذه القرارات الاحتلالية هي نتيجة لقرارات الإدارة الأمريكية، بعد الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، «وهو ما شجع حكومة الاحتلال على شن هجمات مكثفة ضد أبناء الشعب الفلسطيني في القدس المحتلة، بما في ذلك زيادة التوسع الاستعماري الاستيطاني في المدينة، والاعتقالات اليومية والتي طالت 32 مواطناً مقدسياً يوم أمس، والتضييق على السكان، هذا بالإضافة إلى التصعيد ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية، وسياسة هدم المنازل، وأخيراً قرار تهجير أكثر من 700 فلسطيني من منازلهم في بلدة سلوان، وهدم سبعة عشر محلاً تجارياً في مخيم شعفاط، في إطار تعميق الاحتلال، وتطبيق نظام الفصل العنصري في المدينة المقدسة».

3,3 تعقيب قانوني

تنطوي الإجراءات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي تجاه النشاطات والفعاليات التي يقيمها الفلسطينيون، سواء على المستوى الرسمي أو المجتمع المدني، على عدة مخالفات وانتهاكات، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. تعد القدس وفق القرار 181 للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت المسؤولية الدولية، ولا تتبع لسلطات الاحتلال الإسرائيلي. كما أن القرارات كافة، التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص فلسطين، تعتبر أن القدس الشرقية، وهي المنطقة التي تحدث فيها هذه الأنشطة التي يتم منعها، هي أرض محتلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي. فيما إن الممارسات الإسرائيلية تجاه السكان تنطلق من فكرة أنها أرض إسرائيلية، بمعنى أنها جزء من إسرائيل، وهو الأمر الذي فضلاً عن أنه يخالف موقف الأمم المتحدة سابق الذكر، يخالف مبدأً أساسياً في القانون الدولي وهو مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالضم.

2. يلاحظ أن مواد اتفاقية أوسلو التي تستند إليها قوات الاحتلال في تجريم الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس ويعملون في السلطة الفلسطينية، إنما تتناول تجريم الشخص الإسرائيلي، أو الذي يقيم في إسرائيل، فيما إن الفلسطينيين من سكان القدس ليسوا إسرائيليين، إذ أنهم لا يحملون الجنسية الإسرائيلية، كما أنهم لا يقيمون في إسرائيل، بل في القدس الشرقية، التي تعد أرضاً محتلة. وينطبق الأمر ذاته على البند الذي يمنع السلطة الفلسطينية من القيام بأي نشاط «داخل حدود دولة إسرائيل»، والذي تستند إليه سلطات الاحتلال في منع والمعاقبة على أنشطة السلطة في القدس الشرقية، والتي هي، كما أسلفنا، لا تعد داخل حدود دولة إسرائيل، بل فلسطين.

3. توجب اتفاقية جنيف الرابعة على دولة الاحتلال إدارة الأراضي المحتلة بما يتوافق مع مصالح السكان. كما تنص المادة ٦٤ من الاتفاقية على عدم جواز التغيير في التشريعات المحلية الخاصة بالأرض المحتلة (تشريعات السلطة التي تكون تحت الاحتلال)، إلا في حالة الضرورة الأمنية. ولا يمكن تصور أن هناك ضرورة أمنية توجب منع فعاليات اجتماعية وثقافية وسياسية أو تفرض اعتقال محافظ أو وزير لموقفه السياسي.

4. وبالفرض الساقط بأن القدس الشرقية تخضع للسيطرة الإسرائيلية بصورة تجعلها جزءاً من إقليم إسرائيل، فإن ذلك لا يجيز لها منع إقامة الفعاليات الاجتماعية والثقافية للسكان، حيث يتعارض المنع من القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التجمع السلمي، والحق في التعبير، المنصوص عليهما في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي تعد إسرائيل طرفاً فيه. كما أن منع الفلسطينيين من القيام بهذه الأنشطة وبالمقابل تسهيلها وتأمينها للإسرائيليين يمثل ممارسة تمييزية قبيحة ومعلنة بشكل سافر، وهو ما يتعارض مع جوهر القانون الدولي لحقوق الإنسان، والذي يقوم على عدم التمييز، والذي أُفردت له اتفاقية دولية خاصة هي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وفي الختام، يبقى أن نشير إلى أنّ هذه القرارات التي اتخذتها الشرطة الإسرائيلية ضد السلطة الفلسطينية ومحافضة القدس بشكل خاص كانت قرارات غير مسبوقة، وتعدّ هذه القرارات والإجراءات سابقة باستهداف شخصيات رسمية فلسطينية في مدينة القدس تتبع لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، ويبدو أنّ الهدف منها هو منع السلطة الفلسطينية من ممارسة أي نشاط في مدينة القدس، وانفراد الاحتلال الاسرائيلي في السيادة عليها.

4. حالات الهدم والتفجير

قامت بلدية الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس خلال الشهر الماضي - نوفمبر 2018 - بتنفيذ حملة هدم واسعة لمجموعة كبيرة من العقارات التي يملكها المواطنون المقدسيون في مدينة القدس، وذلك بحجة البناء بدون استصدار رخص قانونية للبناء. وقد شملت هذه الحملة هدم أكثر من 20 محل تجاري في مخيم شعفاط، ومحلات تجارية أخرى في سلوان، بالإضافة إلى هدم عدة بيوت سكنية في بيت حنينا وشعفاط وجبل المكبر.

فيما يلي نُسلط الضوء على مجموعة من هذه الحالات:

4,1. هدم منزل عائلة الرجبي في بيت حنينا

هدمت جرافات الاحتلال الإسرائيلي صباح يوم الثلاثاء 2018/11/6 منزل «كمال الرجبي» في حي الأشقرية في بيت حنينا، بحجة البناء بدون رخصة قانونية. وتبلغ مساحة هذا المنزل حوالي (114) متراً مربعاً، وكانت تسكنه عائلتان لشقيقتين، يبلغ تعدادهم اثنا عشر فرداً.



وفي شهادة خاصة له، قال مالك المنزل كمال الرجبي:

«قمت ببناء البيت قبل حوالي أربعة أشهر، وسكنت فيه قبل شهرين تقريباً، لكننا تفاجأنا بقيام البلدية بعد ذلك بإعطائنا أمر هدم. قمنا بتوكيل محامي لمتابعة موضوع الحصول على الرخص القانونية والغاء الهدم، واستطاع المحامي الحصول على قرار من المحكمة بتأجيل هدم المنزل مقابل دفع غرامة مالية بقيمة 10 آلاف شيكل».

ويضيف: «ذهبت بعد ذلك إلى محافظة القدس التابعة للسلطة الفلسطينية لإعلامها بالموضوع وأخذت لهم الأوراق، وفي ذلك اليوم كانت قوات كبيرة من الجنود الإسرائيليين يحاصرون مبنى المحافظة في الرام، ودخلوا المكاتب وخرّبوها وصادروا الأوراق والملفات والحواسيب من مكاتب المحافظة، ولذلك السلطة لم تستطع مساعدتنا بأي شيء».

ويتابع بحزن: «اليوم ودون سابق إنذار اقتحمت شرطة الاحتلال منذ الساعة السادسة صباحاً البيت وأحاطته من جميع الجهات، وقامت باخلائه تمهيداً للهدم، ثم قامت بهدمه بالكامل».



وعلقت باسمه الرجبي زوجة السيد كمال المذكور على حادثة الهدم بقولها: «أرعبوا الأولاد، وأخرجونا من البيت، وقاموا بهدمه، لم نفرح بالبيت بعد، فيما أنا وزوجي مريضان، وإيجارات البيوت في القدس غالية جداً».

4,2. هدم عمارة سكنية في مخيم شعفاط

وفي صباح يوم الأربعاء 2018/11/7 هدمت جرافات الاحتلال الاسرائيلي عمارة سكنية تقع خلف جدار الفصل العنصري في حي راس شحادة في مخيم شعفاط، ويملكها محمود جرادات، وهو فلسطيني من سكان القدس، وذلك بحجة عدم وجود رخص قانونية للبناء.



وقال مالك العمارة «محمود جرادات»:

«العمارة عبارة عن إسكان من أربعة طوابق سكنية قمت ببنائه قبل حوالي سنة ونصف تقريباً، وبعدها تمّ إعطائي قراراً بتوقيف العمل ومنعي من الاستمرار في البناء، حيث قمت بتوقيف العمل والالتزام بالأمر، ثمّ قمت بتوكيل محامي على القضية منذ حوالي ثمانية أشهر.

ويضيف: «تفاجئت يوم أمس بأنّ المحامي أخبرني بوجود أمر هدم، وذلك بدون أن أستلم أي إنذار مسبق، على الرغم من أنني كنت سأقوم بدفع غرامة بقيمة (50,000) شيكل لإلغاء قرار الهدم....»

غير أن قوات الاحتلال رفضت استلام مبلغ الغرامة منا، ثم في الصباح اقتحمت الشرطة وجرافات البلدية مخيم شعفاط، وحاصرت منطقة رأس شحادة، وفرضت طوقا عسكريا لمنع دخول المواطنين والوصول الى مكان الهدم، ثم قامت بتنفيذ الهدم بواسطة ثلاث جرافات».

ويختم جرادات كلامه بحزن فيقول: «لقد وصلت تكلفة البناء لثلاثة ملايين شيكل، ذهبت كلها الآن بلا أية قيمة أو منفعة».

4,3. تجريف قطعة أرض في سلوان

وقامت بلدية الاحتلال وما تعرف بسلطة الطبيعة برفقة قوات الاحتلال صباح يوم الثلاثاء 2018/11/20 بتجريف أرض في حي العباسية في سلوان جنوب المسجد الأقصى، تعود ملكيتها لـ «خالد الزير». وذلك بحجة انها أماكن عامة يمنع استخدامها، على الرغم من أنها أرض خاصة حسب توثيق الأوراق الرسمية في بلدية الاحتلال، ومساحتها ٥٠ دونماً.

وبين الزير، في شهادة خاصة، أن بلدية الاحتلال قامت بمصادرة مركبة تحتوي على أدوات عمل، وبدؤوا باستعمالها وتجريف الأرض وخلع الأشجار. وقال: «قام المستوطنون برمي نفايات وطمم في الأرض، ثم تمت مخالفتي بحجة أن الأرض مهملة، مما أعطى بلدية الاحتلال الحق بالتدخل في محاولة للاستيلاء على الأرض بأي وسيلة».

وأضاف الزير: «عرض موظف بلدية القدس عليّ شراء الأرض، وقلت له لا أريد ذلك وهذه الأراضي معنا منذ مئات السنين، وهددني وقال لي بأننا إذن سنستمر في فرض المخالفات والغرامات عليك...»

وهم يفعلون ضدي ذلك بشكل يومي من مخالفات وقلع للأشجار، ووكلت محامياً في متابعة الموضوع، وطلب مني تقديم شكوى قانونية لدى الشرطة بخصوص هذه التهديدات من موظف البلدية، إلا أنّ الشرطة رفضت استقبال الشكوى مني أو تسجيلها، والآن سأتوجه للمحكمة العليا لأنني أتعرض للتهديد من الجمعيات الإستيطانية».

يذكر انه عرض على الزير بيع الارض لصالح الجمعيات الاستيطانية ولكنه رفض واكد في حديثه على تمسكه بأرضه على الرغم مما يتعرض له من اعتقالات عديدة ومخالفات مالية باهظة.



4,4. هدم منزل عائلة المغربي في جبل المكبر

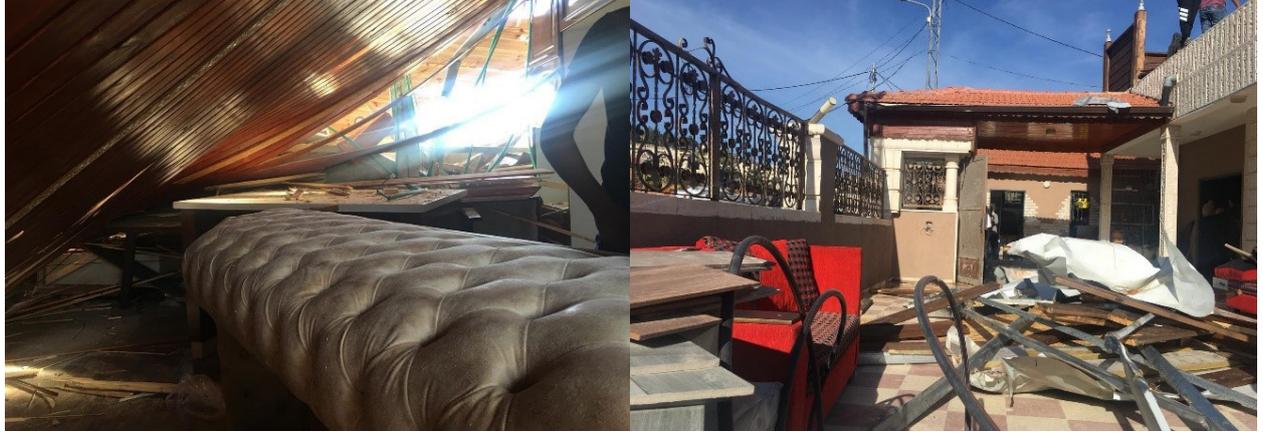
وفي صباح يوم الأربعاء - 2018/11/28 - هدمت جرافات الاحتلال منزل المواطن مهران المغربي في بلدة جبل المكبر جنوب شرق القدس المحتلة بحجة البناء بدون ترخيص، وهو بيت حديث - بني منذ سنة- مساحته ١٢٠ مترا مربعا، ويسكنه أربعة أفراد.

وكانت قوات الاحتلال قد اقتحمت منزل المغربي منذ ساعات الفجر وأحاطت المكان ومنعت السكان والصحفيين من الوصول وباشرت بالهدم دون إخراج محتويات المنزل.

وقال حمزة المغربي عم الشاب مهران:

«أنا عم الشاب مهران المغربي صاحب المنزل، وهو متزوج ولديه طفلان، والبيت هذا تم بناؤه بسبب الضيق الذي نعيش فيه هنا في مدينة القدس بسبب عدم إعطائنا رخص بناء سكنية فيها، لأنهم قاموا بتحويل تصنيف هذه المنطقة منذ سنة 1983 إلى منطقة أماكن عامة، من أجل خدمة المستوطنة المجاورة وضمها إليها».

وأضاف: «اليوم في الصباح اقتحموا البيت، وأخرجونا منه، ولم يخرجوا معنا سوى جزءاً بسيطاً جداً من الأغراض، ثم قاموا بهدم المنزل وتدميره بالكامل فوق جميع الأثاث الذي فيه». ويشير المغربي إلى أنه يملك بيتاً آخر في المنطقة، إلا أنه يحاول منذ 25 سنة من أجل أخذ رخصة فيه، غير أنه لم يحصل عليها حتى الآن»



4,5. هدم 20 محلاً تجارياً في مخيم شعفاط

اقتحمت القوات الخاصة الإسرائيلية مساء يوم الثلاثاء 20/11/2018 مخيم شعفاط في القدس، وقام موظفو بلدية القدس برفقة القوات الخاصة الاسرائيلية بتسليم أوامر هدم لعشرين محلاً تجارياً في الشارع الرئيسي...

في مخيم شعفاط، بحجة البناء بدون ترخيص قانوني. وقد اشترطت بلدية الاحتلال إخلاء التجار محلاتهم خلال 12 ساعة من استلامهم للاخطار، تحت تهديد أنه سيتم تنفيذ عملية الهدم في اليوم التالي.

وفي يوم الأربعاء - 2018/11/21 - اقتحم المئات من الجنود الإسرائيليين والقوات الخاصة الإسرائيلية مخيم شعفاط معززين بعدد كبير من جرافات بلدية الاحتلال، وقاموا بتنفيذ أوسع عملية هدم منذ سنوات. حيث قامت شرطة الاحتلال بمحاصرة المخيم في الساعات البكرة من الصباح، ثم اقتحمته وباشرت عملية هدم المحال التجارية، والتي استمرت حتى ساعات متأخرة من ما بعد الظهر.



وسادت حالة من التوتر الشديد في المخيم والمنطقة التي أغلقتها قوات الاحتلال، وفرضت الشرطة الإسرائيلية حصارا عسكريا وأغلقت الحاجز العسكري أمام المازين ومركباتهم. ومنعت قوات الاحتلال السكان من الدخول والتواجد بالقرب من المنطقة التي تمت محاصرتها لهدم المحال التجارية.

وادعى نير بركات - رئيس بلدية الاحتلال في القدس - بأنّ هذه العملية قد تمت من أجل المحافظة على الأماكن العامة في المخيم، وصرح على صفحته الرسمية في موقع الفيسبوك بقوله: «من خلال هذه العملية، قمنا بإخلاء حوالي عشرين محلاً تجارياً ومحطات بنزين تم بناؤها بشكل غير قانوني وغير آمن على الأرصفة ولذلك شكلت خطراً بكل ما يتعلق بحركة المشاة في المخيم».



من الجدير ذكره، أنّ لا يوجد أي مخطط هيكل تنظيمي لمنطقة مخيم شعفاط، وبالتالي فإنّه لا يوجد إمكانية مطلقة لإصدار رخص بناء في المكان. بالإضافة إلى ذلك فإنّ الأحوال المعيشية التي يعيشها الفلسطينيون في المخيمات هي صعبة جدا، وهي التي تدفعهم للبناء بدون رخص قانونية. وعلى الرغم من ذلك، تقوم بلدية الاحتلال في بعض الأحيان بحملة هدم واسعة جداً تؤدي إلى تدمير مصدر الرزق والدخل الوحيد لأكثر من عشرين عائلة في آن واحد.

4.6. حالات هدم أخرى

• هدم بناية سكنية في بلدة الزعيم

صباح يوم الخميس 2018/11/8 قامت جرافات الاحتلال الإسرائيلي بهدم بناية سكنية مكونة من عدة طبقات، وأساسات منزل قيد الإنشاء في بلدة الزعيم شرق القدس المحتلة، بحجة البناء دون ترخيص.

ووفقاً لبيان مجلس قرية الزعيم، فإنّ طواقم تابعة لبلدية الاحتلال ترافقها قوات إسرائيلية اقتحمت قرية الزعيم وشرعت بهدم منشأة حديثة الإنشاء في المنطقة، لكنها غير مسكونة، تعود للمواطن علي الجعبة، وأنّ مساحتها تصل لـ 200 متر تقريباً. كما وأنّ الجرافات هدمت غرفة وسوراً، تعود للمواطن علي أبو جمعة، كما هدمت أساسات قيد الإنشاء للمواطن محمد العمري.



• هدم محل تجاري في سلوان

هدمت جرافات بلدية الاحتلال، ظهر يوم الثلاثاء 2018/11/6 محلا تجاريا في بلدة سلوان. ووفقاً لمركز معلومات وادي حلوة- سلوان فإنّ قوات الاحتلال اقتحمت حي بئر أيوب ببلدة سلوان، وحاصرت أحد المنشآت التجارية وتعود لعائلة عودة، وقامت بهدمها بحجة البناء دون ترخيص. وأنّ المنشأة- مقصف للساندويشات والمشروبات- قائم منذ حوالي عام ونصف، وتبلغ مساحته حوالي 20 مترا مربعا، ويعتاش منه 3 عائلات.

• هدم بيت المواطن علي مطير

هدمت آليات بلدية الاحتلال صباح يوم الإثنين 2018/11/19 بيتاً متنقلاً مؤّله الاتحاد الأوروبي في قرية قلنديا، تعود ملكيته للمواطن علي مطير، الذي كان قد تسلم إخطاراً قبلها بأربعة أيام يمّله 15 يوماً للاستئناف على قرار الهدم، لكنه فوجئ بآليات وزارة الداخلية الإسرائيلية، والتي هدمت المنزل قبل المهلة.

يذكر أن الاحتلال كان قد هدم منزل مطير قبل 7 شهور، وتبرع له الاتحاد الأوروبي بعدها بكبيت متنقل «كرفان» تبلغ مساحته 45م² يعيش فيه مع زوجته وأطفالهم الثلاثة منذ شهرين.

ومن الناحية القانونية،

يُمكن القول بأنّ ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي وبلدية القدس هو انتهاك صارخ لحقوق الفلسطينيين من سكان القدس في العيش الكريم، وتمييزاً عنصرياً بحقهم. إذ أنّ بلدية الاحتلال لم تصدر لحد الآن مخططاً تنظيمياً عاماً من أجل تنظيم موضوع البناء في القدس الشرقية بشكل قانوني، ومن ثمّ السماح للمقدسيين بإصدار رخص البناء وفقاً له. مع أنّ التضخم والزيادة الطبيعية في عدد السكان يستوجبان بدهاءً تنظيم مسألة توفير السكن للأجيال القادمة...

في حين أن واقع الحال يشير إلى أنّ بلدية القدس تمتنع بشكل مقصود عن إصدار مخططات بناء تفصيلية لتنظيم وتلبية حاجات السكن القانوني للأجيال الحية المعاصرة، الأمر الذي يدفع المقدسيين إلى البناء غير المرخص من أجل العيش واستمرار الحياة، بدلاً من الهجرة وترك أراضيهم أو السكن في المناطق التي تقع خلف جدار الفصل العنصري.

وعلى الرغم من أنّ المحاكم الإسرائيلية ترفض هذا الإدعاء وتقرر بأنّ البناء بدون ترخيص غير جائز في جميع الأحوال، وتؤيد قرارات الهدم، بل ولا يتعدى دورها في أغلب الحالات القيام بكتابة ملاحظة عابرة أو توصية للبلدية بإصدار مخططات تنظيم في القدس الشرقية، إلا أنّ قواعد العدالة والقانون الدولي لحقوق الإنسان تتعارض مع ذلك، لأنّ أمر التنظيم هو من واجبات الدولة الأساسية، وهي -أي إسرائيل- تقوم به في الأحياء والمناطق اليهودية بشكل تام. لذلك، لا يجوز تطبيق القانون على طرف واحد دون الآخر، بل الأولى أن يتم تطبيق القانون على بلدية الاحتلال التي قصّرت في أداء مهامها وواجباتها في تنظيم مخطط تفصيلي للبناء في القدس الشرقية.

وتجدر الإشارة إلى خطورة الإجراءات التي تقوم بها قوات الاحتلال فيما يتعلق بسياسة الهدم المفاجئ بدون سابق إنذار، بما فيها من إهدار لمقتنيات هذه الأسر وممتلكاتهم وهدم البيوت عليها، الأمر الذي يظهر الجانب الترهيب في هذه الإجراءات.

ه. الاستيطان والأسرلة

يُوظف الاحتلال الإسرائيلي أذرعته الحكومية والأمنية والقضائية لفرض تغيير ديموغرافي في مدينة القدس المحتلة، ويطلق يد المستوطنين وجمعياتهم الاستيطانية للسيطرة على أكبر عدد ممكن من الممتلكات الفلسطينية في مدينة القدس، وأسرلة المدينة (بمعنى إعطائها الطابع الإسرائيلي) وتفريغها من مواطنيها الفلسطينيين. وإنّ من أخطر الإجراءات التي يُمارسها الاحتلال في أسرلة مدينة القدس، هو توظيف الجهاز القضائي الإسرائيلي في تقرير الاستيطان والأسرلة، وإلباسه الثوب القانوني والقضائي، والتلاعب في القوانين والأحكام، والتمييز العنصري بين الفلسطينيين والجميعات الاستيطانية في القضايا التي تتعلق بظروف متشابهة.

وفيما يلي، عرض لأبرز القرارات القضائية التي صدرت مؤخراً وتعزز الأسرلة والاستيطان في مدينة القدس.

5,1. المحكمة العليا الإسرائيلية تقرر رفض استئناف سكان كرم الجاعوني في الشيخ جراح

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ 2018/11/15 حكماً قضائياً برفض الاستئناف الذي تقدمت به مجموعة من العائلات من سكان القدس - حي الشيخ جراح ضد قرار المحكمة المركزية في القدس بخصوص قضية كرم الجاعوني في حي الشيخ جراح، بحجة التقادم، وبالتالي رفضت المحكمة البحث في موضوع ملكية العقارات الموجودة في كرم الجاعوني.

• كرم الجاعوني، ما القصة؟

يقع كرم الجاعوني في حي الشيخ جراح في القدس المحتلة، وهو عبارة عن قطعة أرض تبلغ مساحتها 18 دونماً تقريباً، تضم 29 مبنىً سكنياً تقريباً. ويعيش في هذا الكرم أكثر من مائة عائلة فلسطينية، بعد لجوئهم من مدينة يافا المحتلة سنة 1956.

• ادعاءات المستوطنين

تدعي الجمعيات الإستيطانية أنّ قطعة الأرض المذكورة التي أقيمت عليها هذه الأبنية السكنية هي من أملاك اليهود منذ سنة 1876، حيث إنه في تلك السنة اشترت لجنة اليهود الفرنسيين مغارة «شمعون الصديق» ومجموعة من القطع المجاورة لها، ويقولون إنها كانت عبارة عن حي يهودي صغير تمّ إخلاؤه في حرب عام 1948، ثمّ سيطرت عليه السلطات الأردنية بعد ذلك، وأقامت لتلك العائلات النازحة جراء الحرب مجموعة من الأبنية السكنية فيه، بالتعاون مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا).

في عام 2003، قامت شركة إستيطانية بشراء هذا المكان من لجنة اليهود الفرنسيين، ثمّ بدأت بسلسلة من الدعاوى القانونية ضد سكان الحي، وقامت بإخلاء مجموعة منهم وإسكان المستوطنين مكانهم بموجب قرارات قضائية صدرت في سنة 2012 و 2013 عن المحاكم الإسرائيلية في القدس، حيث رفضت المحاكم الاسرائيلية ادعاءات سكان الحي بخصوص الطعن بملكية هذه الجمعيات لقطعة الأرض، ورفضت ادعاءاتهم بكونهم مستأجرين محميين بحسب القانون، وقررت إخلاءهم من تلك البيوت.

• ادعاءات سكان الحي

مطلع العام 2013 تقدم سكان الحي بدعوى جديدة للمحكمة المركزية في مدينة القدس، تضمنت تقديم بينات جديدة من الطابو التركي تثبت عدم ملكية اليهود لقطعة الأرض المذكورة، وبأنّ هذه الارض هي من الأملاك الخاصة بهم.

وبتاريخ ٢٠١٦/٧/١٨ أصدرت المحكمة المركزية قراراً برد دعوى سكان الحي بحجة التقادم، ورفضت البحث في ملكية الأرض وفي الوثائق التي حصل عليها سكان الحي من الطابو التركي والتي تدحض رواية المستوطنين، وتؤكد بأنّ تسجيل العقار باسم المستوطنين في الطابو الاسرائيلي قد تمّ بطرق التفافعية وبشكل غير قانوني، خصوصاً وأنّ العقار ليس ملكاً للجنة اليهود الفرنسيين...

إلا أنّ المحكمة ردت الدعوى لسبب شكلي واعتبرت بأنّ مرور سنوات طويلة على التسجيل يمنع من قبول أي ادعاء يخالفه.

• قرار المحكمة العليا

تقدم سكان الحي باستئناف على هذا الحكم أمام المحكمة العليا الإسرائيلية، إلا أنّ المحكمة أصدرت حكمها بتاريخ 2018/11/15 برفض الاستئناف وتأييد حكم المحكمة المركزية.

ويُلاحظ على حكم المحكمة العليا ما يلي:

1. القرار الصادر لم يتجاوز خمسة أسطر فقط، في قضية تتضمن التمهيد لاختلاء وتهجير عشرات العائلات من بيوتهم.

2. قررت المحكمة أنّ الدعوى تقادمت بسبب مرور الوقت وبالتالي يُمنع سماعها، وردتها لهذا السبب فقط دون الخوض في مسألة صحة ادعاءات المدعين بخصوص ملكية الأرض، ولم تبحث في الوثائق التي تقدم بها المدعون والتي تثبت عدم صحة ادعاءات الجمعيات الاستيطانية لملكيتهم لهذه الأرض.

3. أظهرت المحكمة التمييز العنصري بين الفلسطينيين والمستوطنين في أقصى صورته، حيث رفضت سماع دعاوى الفلسطينيين بخصوص ملكية الأرض بسبب التقادم، في حين تقبل المحكمة دعاوى الجمعيات الاستيطانية بخصوص ملكيات ليهود في الفترة العثمانية، وتقوم بإختلاء الفلسطينيين منها، كما يحصل في البلدة القديمة في القدس، وفي حي باطن الهوى في سلوان.

5,2. المحكمة العليا الإسرائيلية تقرر رفض التماس سكان حي باطن الهوى في سلوان

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ 2018/11/21 حكماً قضائياً برفض الدعوى التي تقدم بها ومائة وأربع أشخاص من سكان حي باطن الهوى في سلوان، ضد قرار القيم العام في إسرائيل بنقل التصرف في عقار للجمعيات الإستيطانية منذ سنة 2002.

• حي باطن الهوى، تعريف عام

حي باطن الهوى هو أحد الأحياء العربية الواقعة في بلدة سلوان جنوب البلدة القديمة في القدس، وهو مبانٍ سكنية يسكن فيها ما لا يقل عن 700 فلسطيني منذ أيام الانتداب البريطاني والحكم الأردني في القدس، ولا تزيد مساحة هذا الحي عن 5 دونمات.

• ادعاءات المستوطنين

تدّعي الجمعيات الاستيطانية بأن اليهود اليمنيين كانوا قد أتوا إلى القدس عام 1899، وسكنوا تلك المنطقة واشتروا العقارات فيها، وأقاموا فيها 72 بيتاً للسكن وكنيساً للصلاة، وبأنهم قد وقفوا هذه الأراضي وقفاً لليهود اليمنيين أمام المحاكم الشرعية العثمانية آنذاك. وتدعي تلك الجمعيات بأن اليهود تركوا ذلك الحي بعد حرب عام 1948، ثم سكنه الفلسطينيون منذ حوالي 70 عاماً حتى الآن.

بتاريخ 2002/9/30 قام القيم العام على الأملاك في الدولة بنقل إدارة أراضي باطن الهوى إلى ثلاثة أشخاص تابعين للجمعيات الإستيطانية، بدون إعلام أي من سكان الحي بهذا الإجراء، ومنذ ذلك الوقت بدأت الجمعيات الإستيطانية بسلسلة من الدعاوى القانونية لإخلاء السكان الفلسطينيين منه، والسيطرة على مجموعة من العقارات بهدف تحويله إلى مستوطنة بالكامل.

• قرار المحكمة العليا

تقدم أكثر من مائة شخص من سكان حي باطن الهوى بدعوى الى المحكمة العليا في سنة 2017، بغرض الحكم بعدم قانونية قرار القيم على الأملاك العامة في الدولة بنقل إدارة عقارات باطن الهوى الى أشخاص مقربين إلى الجمعيات الاستيطانية.

قررت المحكمة العليا رفض دعوى سكان الحي، ولم تقبل ادعاءاتهم بخصوص عدم قانونية نقل إدارة هذه العقارات الى المستوطنين بدون إعلام أي من سكان الحي الأصليين، على الرغم من أنّ المحكمة بنفسها قد استغربت من هذا الإجراء الذي تمّ في الغرف المغلقة وبدون بيان كيفية اختيار تلك الشخصيات دوناً عن غيرها.

كما وردت المحكمة جميع ادعاءات سكان الحي بخصوص عدم قانونية وقف اليهود باعتبار أنهم أثبتوا بأنّ الارض في أصلها هي أرض ميرية ولا يصح الوقف فيها، وأنّ ملكية اليهود كانت تتمثل بالمباني التي أحدثوها في الأرض، والتي هدمت خلال الحرب.

وكما هي العادة في مسألة التمييز التي تظهر بوضوح، رفضت المحكمة أيضاً ادعاء سكان الحي بخصوص تقادم دعوى المستوطنين في هذه الحالة، على خلاف ما تقوم به المحكمة في القضايا الخاصة بالفلسطينيين في الشيخ جراح والبلدة القديمة وغيرها.

وعلى الرغم من أنّ المحكمة تعلم بأنّ هذا القرار يتضمن التمهيد لتهجير مئات العائلات الفلسطينية التي تسكن هذا الحي منذ عشرات السنوات، إلا أنّ المحكمة نقلت القضية من كونها قضية قانونية حول ملكية الجمعيات الاستيطانية وصحة قرار نقل إدارة العقار لها، إلى بحث مسألة تعويض السكان أو توفير سكن بديل لهم، وفي ذلك إعطاء ضوء أخضر من المحكمة لأجهزة الدولة بأنّ مسألة الإخلاء والتهجير لا خلاف عليها ويجب أن تتم، وأنّ النقاش سيكون في مكان نقل هذه العائلات الفلسطينية وتعويضهم، وهذا الأمر درجت عليه المحكمة العليا بحسب محامين فلسطينيين في المحاكم الإسرائيلية وذلك لتجميل قراراتها العنصرية ضد الفلسطينيين، بحيث تمرر القرار ذاته، وتبحث في طريقة التخفيف من آثاره.

6. توصيات

التمييزية الظاهرة التي أبرزها هذا التقرير، فإن منظمة إفدي الدولية توصي بما يلي:

1. يجب على سلطات الاحتلال الإسرائيلي التوقف الفوري عن انتهاكاتها الجسمية بحق الفلسطينيين، وخصوصا فيما يتعلق بمنع الفعاليات والتضييق في رخص البناء وهدم البيوت والاعتداء على الحريات العامة بالاعتقال التعسفي والضرب والإيذاء.

2. وقف الاستيطان في القدس المحتلة بشكل فوري، والاعتراف بها والتعامل معها كأرض محتلة، ووقف كل عمليات أسرلة المدنية المباشرة وغير المباشرة.

3. نوصي السلطة الفلسطينية بالعمل على تقديم شكوى رسمية إلى مجلس الأمن للنظر في الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين من سكان القدس، والممارسات الإسرائيلية الممنهجة ضدهم، والإجراءات التعسفية الأخيرة التي اتخذتها إسرائيل بحق السلطة الفلسطينية ورموزها في القدس.

4. ينبغي على المجتمع الدولي أن يقوم بدور فاعل لحماية القدس وسكانها من تغول الاحتلال الإسرائيلي عليهم، وإحداث ضغط حقيقي وجدي لكي تقوم إسرائيل بمنح هؤلاء حقوقهم ووقف الانتهاكات بحقهم. وعلى دول الاتحاد الأوروبي مراقبة ومتابعة انتهاكات المدينة المقدسة عن كثب.

5. ينبغي على مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية الفاعلة في العالم العمل على مناصرة قضايا الفلسطينيين في القدس ودعم حقوقهم وإحداث ضغط عالمي لوقف الانتهاكات الجارية بحقهم.

www.afdinternational.org

Contact : info@afdinternational.org

AFD International - Headquarter Office

Rue Stevin 95

1000 Brussels

Belgium

منظمة إفدي
الدولية - بروكسل

